

# خيارات أطراف الأزمة اليمنية في ظل التحولات العسكرية

أ. حسين الوادعي - باحث ومحلل سياسي يمني

المخرجات المتفق عليها في مؤتمر الحوار.

## السيناريو المحتمل

السيناريو الأول: التسوية السياسية: يعتمد هذا السيناريو على قسمة أطراف الصراع الداخلي وأطراف الصراع الخارجي (إيران والسعودية) على التوصل إلى اتفاق سياسي قائم على رؤية مرحلية لتنفيذ القرار الأممي ٢٢١٦ يؤدي إلى إيقاف إطلاق النار ووضع جدول زمني للانسحاب من المدن وإخلاء مؤسسات الدولة وعودة الرئيس والحكومة إلى اليمن تحت حماية ورقابة دولية، يتم بعدها بحث مسألة تسليم الأسلحة للدولة.

ويبدو هذا السيناريو بعيد المنال لأن أطراف الصراع الداخلي لا يزالون يحاولون كسب أكبر جزء ممكن من الأرض لاستخدامه كوسيلة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية، ولأن الطرفين لا يزالان يملكان القوة للاستمرار والتوسع من وقت لآخر بدون وجود نصر عسكري حاسم لأي طرف سيظل العمل العسكري قائماً على الأرض لفترة أطول.

وتحرص السعودية من الناحية الأخرى على تحقيق انتصار عسكري واضح يبرر سياستها الجديدة في التدخل العسكري المباشر والإنفاق الضخم على العملية العسكرية وتدريب القوات اليمنية وتسليحها. إن أي فشل في تحقيق الأهداف السعودية من الحرب سيكون له تأثيرات على الأوضاع الداخلية في المملكة، وهذا يشكل عاملاً دائماً في إضعاف القدرة على التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

السيناريو الثاني: الحسم العسكري للنصر واستعادة صنعاء: يعتمد هذا السيناريو على قدرة التحالف العربي وقوى المقاومة في الداخل على الاستمرار في التقدم العسكري من الجنوب إلى الوسط ثم من الوسط إلى الشمال. وتفوت فرص هذا السيناريو بعد خروج الحوثيين من كل مناطق الجنوب تقريباً وترجعهم في محافظات الوسط.

وقد بدأ التحالف العربي فعلاً في العمل على هذا السيناريو عبر الترويج لخطة "تحرير صنعاء" والحد من الإعلام عنها بكثافة. لكن هذا السيناريو لا يزال يواجه العديد من العقبات: فقد استطاع تحالف الحوثيين-صالح مواجهة كل محاولات المقاومة للسيطرة على تعز وإب، ولا يزال يضرب بقوة في مارب والبيضاء. كما أن الفراغ الأمني الذي تركه التحالف في المناطق المستعادة في الجنوب، والانتشار الملحوظ للقاعدة وشبكات المتحاربين العسكريين في المناطق الشمالية إذا ما انفجرت أعمال العنف بين فصائل المقاومة المتعددة في الجنوب.

ويتبعثر العقاب الأهم في هذا السيناريو هو كيفية إدارة المواجهات في مناطق الحاضرة الاجتماعية للحوثيين-صالح في شمال الشمال (صنعاء، ذمار، عمران، حجة، صعدة) خاصة أن تلك المناطق هي مناطق نفوذ قبلي قوي لا يمكن المرور منها إلا بعد تحالفات ومعاهدات تضمن عدم تدخل تلك القبائل ضد قوات التحالف. ورغم كل عرض وإمكانيات هذا السيناريو إلا أنه سيناريو طويل ومكثف عسكرياً وإنسانياً واقتصادياً حسب مفاجآت الميدان وردود فعل القوى الإقليمية.

السيناريو الثالث: الفوضى والتفكك إلى كاتنونات طائفية: قد يتحقق هذا السيناريو إذا وصل الصراع إلى حالة الجمود العسكري بدون سيطرة واضحة لأي فصيل. وإذا لم تنجح حكومة هادي في التحكم في الوضع الأمني في عدن فقد تتصاعد حوادث العنف والمواجهات التي قد تقوم بها القاعدة أو بعض فصائل الحراك الجنوبي. كما أن جمود الوضع العسكري في الجنوب وعدم التوجه العسكري للنظام سيدفع الفصائل المتعددة إلى محاولة فرض سلطة الأمر الواقع وملء الفراغ الذي تركته الحكومة وبداية صراع طويل بين الجماعات المسلحة على غرار السيناريو الليبي.

أما في الوسط فالأرجح أن يستمر الصراع بين الحوثيين وفصائل المقاومة في حالة الجمود العسكري لفترة طويلة يتم فيها الاستيلاء على أحيا أو فرى ثم الانسحاب منها ثم العودة إليها مرة أخرى، في استنزاف كبير للموارد البشرية والعسكرية دون تحقيق إنجاز ذي مغزى. وسوف يسهم جمود الوضع العسكري في الوسط وطول أمد المواجهات في إضعاف ضابغ طائفي للصراع، خاصة مع توقع بزوغ نجم السنويين والقاعدة في جبهات الوسط وترجع جبهات الإخوان والقوى السياسية التقليدية. بينما في شمال الشمال يتوقع أن تنفذ المواجهات طابع التصعيد في العمليات الانتحارية والتفجيرات والعمليات الفردية لفصائل المقاومة بسبب سيطرة الحوثيين الكلية على تلك المناطق.

## المصادر

- ١- خالد الحهامي، اليمن؛ ثقب رئيس الجمهورية خالد بحاح يصل إلى عدن بصحبة ستة وزراء تمهيداً لعودة مقر الحكومة وتطبيق الأوضاع، للقدس العربي، بتاريخ ١ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- ٢- وزيرة الإعلام اليمنية: عدن ستكون العاصمة خلال السنوات المقبلة، بتاريخ ١٥ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- ٣- الرئيس هادي: الاتصارات لن تتوقف عند العتد، ومستمر بكل قوة حتى تحرير كامل اليمن، بتاريخ: ٣ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- ٤- حسم معركة (تعز) بولية تحرير صنعاء من قبضة الحوثيين وصالح.
- ٥- مينيرووات معركة صنعاء: لانحرف أو التحرك دللها أو الحصار، بتاريخ: ١٩ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- ٦- هادي يلتقي ولد الشيخ ويشدد على ضرورة تطبيق القرار ٢٢١٦، العربية نت، بتاريخ: ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- ٧- حزب صالح يرض بالحول ويدعو للحوثيين لتسليم سلاحهم، العربية نت، ٣ مايو/أيار ٢٠١٥.
- ٨- عبد الله صالح لـ"القياديون بوست عربي": كل أعدائي في السعودية، زكريا الكمالي وسفيان جبران، هائلتون بوست، ٣ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- ٩- نص بيان المجلس السياسي لـ"النصار الله" صحيفة الأخبار، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٥.
- ١٠- لوزر اللاعنين المحليين في الصروب الدائرة في اليمن، وثقة سياسيات رقم ٢، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يوليو/تموز ٢٠١٥.
- ١١- جمال خاشقجي، ميدان سلمان، الحياة، ٢٨ مارس/آذار ٢٠١٥.
- ١٢- فرياض تدعو إلى تطبيق "خبر مشروط" لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ بشأن اليمن، للقدس العربي، ١٧ أغسطس/آب ٢٠١٥.
- ١٣- فزار للمسلمي، الرياض وإخوان اليمن: العودة إلى ضبط للمصنع، السفير العربي، ٨ يوليو/تموز ٢٠١٥.
- ١٤- مؤسسة الملاحم، بيان بشأن استشهاد الشيخ نسي نصير ناصر الوحياني.
- ١٥- مؤسسة للملاحم، لقاء للمرئي مع للقائد حمزة الزنجبوري حول الأحداث الأخيرة في اليمن.

Nabeel Khoury, Ibd 18



القرار الأممي باعتباره قراراً متحيزاً وغير واقعي وأغلب مضامين قرار مجلس الأمن الأخير بشأن اليمن الصادر برقم ٢٢١٦) جاء خارج السياق الطبيعي للأزمة، وجاء متأثراً بوجهة نظر أحادية الجانب ومنحازاً لها (٩). وقد كان التحول المهم بالنسبة لموقف الحوثيين من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ عقب هزيمتهم في عدن وذهابهم مرة أخرى إلى معاوضات مسددة؛ حيث أبدى الحوثيون استعدادهم لـ"التعاطي الإيجابي" مع القرار. ورغم شرح المعلومات حول بنود المشاورات في مسقط إلا أن المعلومات الأولية تشير إلى أن نقاط الخلاف الرئيسية تتمحور حول شرعية هادي والانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة.

تعرقل الشروط التي وضعها الحوثيون للالتزام بتنفيذ القرار تنفيذ بعض بنود القرار بدون جدول زمن يحدد المدة الحثيئة (١٤)، لكن نقطة التحول الجديدة تمثلت في تغير موقف القبائل اليمنية من القاعدة، فبعد أن كانت القبائل ترفض التحالف معها أدى الإجتياح الحوثي للوسط والجنوب إلى تأسيس قواعد مشتركة للتحالف بين القبائل اليمنية والقاعدة في أكثر من مكان (١٥).

وقد تم هذا التحالف غير المسبوق بين القبيلة والقاعدة أيضاً في شبوة وأبين والبيضاء بدرجات متفاوتة وطرق مختلفة حسب السياق المحلي. وقد أسهم في تسهيل هذا الاتفاق العنف المفرط الذي استخدمه الحوثيون في التعامل مع المدن والمعارضين، بالإضافة إلى أن مقاتلي القاعدة هم أساساً من أبناء هذه القبائل؛ مما يمكنهم من الاتفاق على محاربة العدو المشترك ولو إلى حين. وقد أكد بيان تنظيم القاعدة بشأن زعيم التنظيم ناصر الوحياني أن القاعدة كانت قتالاً ضد الحوثيين وأنصار صالح في أكثر من ١١ جبهة في مختلف أرجاء اليمن (١٦).

وأوضح النقاء الأخير للقيادي القاعدة في الجنوب جلال بديوي أن التنظيم في المرحلة القادمة سيركز على استراتيجية استمرار القتال والتجنيد والانتقال من الجنوب إلى مناطق الوسط والشمال لمواجهة الحوثيين. كما ركز أيضاً على أهمية اجتذاب المواطنين (أبناء السنة) عبر دعتهم لإقامة الدولة الإسلامية وتطبيق شرع الله (١٧).

## الديبلوماسية الدولية: خرجت ولم تغد

بدأ تراجع الدور الغربي في اليمن واضحا منذ إجتياح صنعاء في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، وتعمق أكثر مع محاصرة الحوثيين للرئيس وأعضاء الحكومة في مقراتهم بصنعاء في يناير/كانون الثاني ٢٠١٥. وحسبئذا لم تجد الدول الكبرى وسيلة للضغط على الحوثيين غير إغلاق السفارات والانسحاب من صنعاء. وكان الهدف المعلن للانسحاب هو الضغط السياسي على الحوثي لوقف العنف والعودة للعملية السياسية، وكان هذا خطأ استراتيجياً طويلاً أدى إلى ترك اليمن كله في يد الحوثيين دون رادع دبلوماسي أو دولي (١٨).

وأسهم تناقض الموقف الدولي من أحداث اليمن في إضعاف دور الدبلوماسية الدولية؛ رغم رفض أمريكا وبريطانيا لنسحب في اليمن إلا أن بريطانيا أعلنت تأييدها لعاصفة الحزم، بينما تقوم أمريكا بتقديم الدعم العسكري والاستخباراتي والأسلحة للسعودية. كما تتناقض الالتزامات الإنسانية للمجتمع الدولي مع المصالح السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تقدمها السعودية لحدائقها الغربيين، ويسهم هذا أكثر في إضعاف أي دور للمجتمع الدولي في إيقاف النزاع والعودة للحوار.

وتستطيع الولايات المتحدة بإذات لعب دور محوري في التسوية السياسية باليمن عبر الضغط على السعودية وإيران للتوصل لاتفاق بحلول اليمن يهدئ المخاوف السعودية ويتعامل مع المطامع الإيرانية. كما تستطيع تأسيس مبادرة دولية لوقف إطلاق النار وتسحاب الميليشيات من المدن، تمهيداً لعودة الحل السياسي وتنفيذ

القرار الأممي باعتباره قراراً متحيزاً وغير واقعي وأغلب مضامين قرار مجلس الأمن الأخير بشأن اليمن الصادر برقم ٢٢١٦) جاء خارج السياق الطبيعي للأزمة، وجاء متأثراً بوجهة نظر أحادية الجانب ومنحازاً لها (٩). وقد كان التحول المهم بالنسبة لموقف الحوثيين من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ عقب هزيمتهم في عدن وذهابهم مرة أخرى إلى معاوضات مسددة؛ حيث أبدى الحوثيون استعدادهم لـ"التعاطي الإيجابي" مع القرار. ورغم شرح المعلومات حول بنود المشاورات في مسقط إلا أن المعلومات الأولية تشير إلى أن نقاط الخلاف الرئيسية تتمحور حول شرعية هادي والانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة.

تعرقل الشروط التي وضعها الحوثيون للالتزام بتنفيذ القرار تنفيذ بعض بنود القرار بدون جدول زمن يحدد المدة المئوية لإنتاجها وطريقة التحقق من ذلك. كما أن مطالب إيقاف العدوان ورفع الحصار تطغى على البنود الرئيسية للقرار، وبإذات المتعلقة بالحوثيين؛ حيث إن إعلان التعاطي الإيجابي لا يكفي، خاصة أن الحوثيين يعيدون تفسير القرار بطريقة تتناقض أحياناً مع بنود الأصلية ومع تطبيقه كمنظومة متكاملة؛ حيث يبدو من الضروري لتطمين تقدمت تنازلات يعترف الحوثيون بموجبها اعتقاداً صريحاً بقرار مجلس الأمن والانتقال من "التعاطي الإيجابي إلى الالتزام". فيما يقدم جناح هادي تنازلات يتم بموجبها مشاركة للقواض والحوار؛ إذ يتحدث الحوثيون حول رؤية مختلفة لتنفيذ القرار، بينما يصير هادي على التطبيق

الفوري لقرار مجلس الأمن دون حوار. تحاول الحكومة تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب قبل الذهاب إلى الحل السياسي، خاصة أنها الراح الأكبر في حال التوصل للحل السياسي بنصف في القرار ٢٢١٦. ويجد الرئيس هادي نفسه قادراً على التمسك في المطالبة بتطبيق قرار مجلس الأمن بسلامة شروط بعد التقدم السريع للمقاومة (٦). ويجعل موقع القوة الجديد للحكومة اليمنية مهمة المفاوضات أصعب، خاصة أن الطرف الآخر لا يزال لديه هامش من المناورات العسكرية وإعادة الانتشار.

## السعودية: الاستمرار في مبدأ سلمان

شكلت عاصفة الحزم تحدياً جدياً في سياسة المملكة العربية السعودية من الوسائل الناعمة والاعتزال النسبي عن الأحداث إلى الوسائل الساخنة والمباشرة. ولا تعتبر عاصفة الحزم بالنسبة لصناع القرار السعوديين مجرد عملية عسكرية عابرة، لكنها تأسيس لمبدأ جديد للتدخل العسكري الإقليمي إسماء البعض: مبدأ سلمان" على غرار "مبدأ أيزنهاور"، الذي تمت صياغته عام ١٩٥٧، ويصن على أن "بمقدور أي بلد أن يطلب المساعدة الاقتصادية الأمريكية وأو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرض للتهديد من دولة أخرى (١٩).

وعلى خلفية المشاورات في مسقط لتأسيس قاعدة مشتركة للقاء مع قرار مجلس الشورى السعودي ببيان مطالب فيه بالتوقف عن المشروط لقرار مجلس الأمن بخصوص اليمن (١٢). وكانت الرسالة السعودية واضحة في أن المملكة لن ترضى بتسوية سياسية قبل تحقيق نصر عسكري يغيّر موارين القوى في الداخل اليمني. وقد استطاعت السعودية عزل إيران عن طريق الحصار، وعزل أمريكا عن طريق تحالف عسكري وعمليات عسكرية متلاحقة، وسيطرتها الكاملة على البحر والجو ومساحة كبيرة من البرقان السعودية تمارس تأييداً مباشرًا على القرار السياسي في اليمن. ومن المتوقع استمرار هذا التأثير في الهيمنة على القرار اليمني حتى لو تم التوصل لتسوية سياسية، بل إن أية تسوية سياسية لا تضمن بقضاء وضع السيطرة السعودية على اليمن لن تكون ممكنة.

## الإخوان: السيطرة على الأرض يمناطق الوسط والشرق

عاشت حركة الإخوان المسلمين أسوأ ظروفها بعد الربيع العربي بسبب استراتيجية دول الخليج ومصر في إقصاء الجماعة عن المشهد السياسي. وتم تهميش الحضور الإخواني الرسمي في السياسة اليمنية عن طريق الممارسات القمعية للحوثيين بعد دخولهم صنعاء. وتظل حركة الإخوان اليمنية جزءاً من التحالف ضد الحوثيين، لكنه بالنسبة للسعودية والرئيس هادي "تحالف الضرورة" الذي تفرضه الأحداث (١٣).

ورغم وجود الإخوان بكثافة على جبهات القتال إلا أن دعم

البحر البحرية للتحالف بتاجاه ميناء الحديدة، والأخبار عن الاستعدادات لتزال قوات برية وأسلحة نوعية في مارب، فإنه يمكن القول: إن التحرك نحو الشمال سيشكل أحد الخيارات الرئيسية للرئيس هادي والحكومة بعد معركة عدن (٥).

العودة للمفاوضات من موقف القوة: أسهم التقدم السريع لقوات الرئيس هادي والمقاومة في إعادة طرح خيار المفاوضات من جديد من قبل المبعوث الأممي لليمن مدعوماً من أميركا والدول الأوروبية. ورغم عدم وجود تغيرات جوهرية في مواقف أطراف الصراع من المفاوضات حتى الآن، إلا أن إنجازات المقاومة في الميدان جعلت للرئيس هادي في وضع تفاوضي أقوى، خاصة أنه يستند إلى القرار الأممي رقم ٢٢١٦ ووضعه كرئيس شرعي ورئيس لحكومة تم اختيارها بموافقة كل الأطراف السياسية بمن فيهم الحوثيون.

لا يمكن القول: إن هناك مفاوضات يمنية للخروج بتصورات للأزمة؛ فقد فشل مؤتمر جنيف حتى في جمع الفرقاء حول طائفة واحدة للنقاش والاتفاق على أسس مشتركة يوليو/تموز الماضي بالتفاوض، لتكونا مجرد لقاءات تشاورية ترعاها الولايات المتحدة مع أحد أطراف الأزمة (الحوثيين وصالح). وقد يعود ذلك إلى عدم وجود أرضية مشتركة للتفاوض والحوار؛ إذ يتحدث الحوثيون حول رؤية مختلفة لتنفيذ القرار، بينما يصير هادي على التطبيق

الفوري لقرار مجلس الأمن دون حوار. تحاول الحكومة تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب قبل الذهاب إلى الحل السياسي، خاصة أنها الراح الأكبر في حال التوصل للحل السياسي بنصف في القرار ٢٢١٦. ويجد الرئيس هادي نفسه قادراً على التمسك في المطالبة بتطبيق قرار مجلس الأمن بسلامة شروط بعد التقدم السريع للمقاومة (٦). ويجعل موقع القوة الجديد للحكومة اليمنية مهمة المفاوضات أصعب، خاصة أن الطرف الآخر لا يزال لديه هامش من المناورات العسكرية وإعادة الانتشار.

## تحالف الجيشي صالح: العمل العسكري وإعادة تفسير القرار ٢٢١٦

أعلن الرئيس السابق صالح موقفه على "التعاطي الإيجابي" مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ في وقت مبكر، كما دعا صالح عبر المؤتمر الشعبي العام لحلفاء الحوثيين للانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة والاعتراف بشرعية الرئيس هادي (٧)، لكن الانكفاء بإعلان "التعاطي الإيجابي" وديس تأكيد "القبول" للقرار يجعل الموقف الحقيقي للرئيس صالح وحزب المؤتمر غامضاً، خاصة إذا ما قارناه باستمرار صالح في القتال عبر وحدات الجيش الأربع التابعة له في أغلب الجبهات المشتركة مع الحوثيين. وزاد في هذا الغموض تراجع الرئيس السابق عن بعض تصريحاته مؤكداً عدم قبوله بشرعية هادي، كما برز في العمليات العسكرية التي نفذها الجيش ضد الأراضي السعودية (٨).

لا يزال المطلب الرئيسي لصالح ورفيقه هو "وقف إطلاق النار" كشرط أوّلي للتفاوض، ولا تقدم مواقف المؤتمر إشارات لاستعداد الهضي إلى ما هو أبعد من وقف إطلاق النار. ويبدو أن علي عبد الله صالح سيظل يعمل على المستويين: المستوي العسكري عبر الاستمرار في محاولة إحراز تقدم على الميدان أو على الأقل عدم خسارة مساحات جديدة بعد الانسحاب من الجنوب، ومستوي العمل السياسي عبر الاستمرار في التفاوض ومحاولة تحقيق المكاسب السياسية الممكنة.

وبالنسبة للحوثيين؛ فقد انتقلوا من رفض قرار مجلس الأمن إلى محاولة إعادة تفسيره بما يحقق مصالح الجماعة. وكان المجلس السياسي لاتصار الله قد رفض

## مخلص

انفكقت المقاومة والقوات الموالية للرئيس هادي عقب لنصر الذي حققته عملية "السهم الذهبي" في عدن من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، وتحديد مسارات الصراع في الميدان. وتحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب قبل الذهاب إلى الحل السياسي.

بالمقابل، لا يزال المطلب الرئيسي لصالح ورفيقه هو "وقف إطلاق النار" كشرط أوّلي للتفاوض، لكن مواقف حزب المؤتمر لا تقدم إشارات لاستعداد الهضي إلى ما هو أبعد من وقف إطلاق النار. ويبدو أن صالح سيظل يعمل على المستويين: المستوي العسكري عبر محاولة الاستمرار في إحراز تقدم ميداني أو على الأقل عدم خسارة مساحات جديدة، والمستوي السياسي عبر الاستمرار في التفاوض. أما الحوثيون فقد انتقلوا من رفض قرار مجلس الأمن إلى محاولة إعادة تفسيره بما يحقق مصالح الجماعة.

ورغم دعم التحالف للإخوان فهو لا يزال حذراً؛ مما يؤدي إلى تأجيل حسم بعض الجبهات مثل تعز ومارب، ويسعى التحالف للاستفادة من القوة الميدانية للإخوان، دون أن تقع مناطق تحت سيطرتهم. أما المساعدة فتتواجد بكثافة في جبهات القتال ضد الحوثيين، وبعد أن كانت القبائل ترفض التحالف معها أدى الإجتياح الحوثي للوسط والجنوب إلى تأسيس قواعد مشتركة للتحالف بين القبائل اليمنية والقاعدة في أكثر من مكان.

## مقدمة

منذ ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ كان ميزان القوى يسير في خط تصاعدي راسماً تفرقاتاً كاسحاً للحوثيين وحلفائهم (الرئيس السابق صالح والحرس الجمهوري)، لكن موارين القوى واتجاهات الصراع في اليمن تغيرت منذ انكسار النصر السريع والمفاجيء الذي حققته عملية "السهم الذهبي" في عدن في ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٥ بعد ١٠٠ يوم من بداية عاصفة الحزم. وانفكقت المقاومة والقوات الموالية لهادي عقب ذلك من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، ومن رد الفعل إلى تحديد مسارات الصراع في الميدان. وبعد استعادة عدن سبكت المقاومة قلعاً آخر باستعادة قاعدة العتد التي تعد أكبر قاعدة عسكرية في الجنوب، وكانت تستخدم مركز التسيير وإمداد قوات تحالف الحوثيين-صالح وعملياتهم في المدن الجنوبية.

وبعد شهر على معركة عدن تحرر الجنوب تماماً من وجود أي قوات للحوثيين وصالح، خاصة بعد الانسحاب السريع لهم من شبوة إلى البيضاء في ١٥ أغسطس/آب الحالي؛ حيث أدى التراجع السريع للحوثيين إلى خلع صفيح تحالف الحوثي-صالح، ونقل المعركة ضدهم من الجنوب إلى الوسط (إب وتعز والبيضاء). وأسهم هذا الواقع الميداني الجديد في إعادة تحديد خيارات وبدائل الأطراف المتصارعة.

## هادي وحكومة الخضي: خيارات متعددة تنتظر التفاوض

بعد هروب الرئيس هادي إلى عدن ثم إلى الرياض سعي تحالف الحوثيين-صالح إلى السيطرة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة من الأرض من أجل فرض سلطة الأمر الواقع. وقد أسهم وجود أغلب رموز الحكومة الشرعية خارج اليمن في إضعاف الموقف السياسي والتفاوضي لها. لكن استعادة السيطرة على عدن وضعت أمام هادي وحكومته خيارات جديدة للتعامل مع الأحداث :

عودة الحكومة ونقل العاصمة إلى عدن: أصدر هادي قراراً في ١٥ يوليو/تموز عقب يوم واحد فقط من بداية عملية "السهم الذهبي"، بعودة ثلاثة من وزراء الحكومة إلى عدن (وزراء النقل والداخلية والصحة) تلاه قرار بعودة أربعة وزراء آخرين هم وزراء (الثروة السمكية، والمتصالات، والأشغال العامة، والمياه والبيئة)، بالإضافة إلى رئيس جهاز الأمن القومي.

لكن رغم ذلك لم تستطع الحكومة العودة كاملة إلى عدن، كما لا يزال أداء الوزراء لشكلاً واحتفالياً في ظل استمرار تواجد الهيكل الإداري للدولة في صنعاء. وقد شكّل خروج الحوثيين من الجنوب نصراً عسكرياً مهماً لكنه قد يتحول إلى حالة فراغ سياسي في حال لم تنجح الحكومة في العودة كاملة إلى عدن. كما أن الزيارة الخاطفة لرئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية إلى عدن، والتي لم تتجاوز الساعات الثلاث، كانت مؤشراً سلبياً على عدم قدرة هادي والحكومة على إحكام السيطرة على الوضع في عدن، خاصة أنه لم يتم تنفيذ عناصر جدول الزيارة التي أعلن عنها باستثناء زيارة الجرحى (١).

العودة للحكومة إلى عدن وتحولها إلى عاصمة مؤقتة أحد الخيارات المهمة التي وضعها التقدم العسكري للمقاومة في يد الرئيس هادي. وإذا ما حصلت على اعتراف إقليمي ودولي فإن الصراع سيصبح بين "الحكومة الشرعية" و"المتمردين". وقد بدأت حكومة هادي بالفعل مسألة جيش نبض الشارع والمجتمع الدولي حول تغيير العاصمة اليمنية من صنعاء إلى عدن لمدة خمس سنوات (٢).

استمرار الحزف شمالاً: صرح الرئيس هادي أكثر من مرة بأن العمليات العسكرية لن تكف عند عدن، لكنها ستستمر شمالاً حتى الوصول إلى صنعاء واستعادتها (٣). ويتوقع أن تكون تعز ساحة المعركة القادمة، وفيها سيتخذ المسار القادم للصراع، وإذا حُسمت لصالح المقاومة فإن خط الصراع سيتجه نحو الشرق في مارب ثم الشمال في صنعاء. بالمقابل، إذا طال الصراع فإنه سيؤسهم في خلق بُعد مذهبي ومناطقي للأزمة قد يؤدي إلى انفجار سيناريو الفوضى وتفكك اليمن إلى مناطق تتصارع فيها ميليشيات لا يجتمع أي هدف مشترك (٤).

هناك نقطة إعلامية مكثفة في الصحف الخليجية لما سُمي: "معركة تحرير صنعاء". وإذا أخذنا في الحسبان تحركات

